

مخلة ما اذ لم ينصب المفعول به مخوزيد قلم غلامه وبكوا كرمته لان مشابهة الفعل  
غير تامة م يسي ق وقي شاذ اي وانا شاذ فهو صفة لمصدر مخذوف ق وليس المعنى  
قال للحي قوله في الزمان كان متعلقا بفعلوا فسد المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محلا  
لفعلهم لانهم امرؤ قعوا فيها فلا يلزم الكرام الكاتبون او قعوا فيها كناية افعالهم وان  
كان صفة لشيء مع انه خلاف ظ الآية فالت المعنى المقصود اذ المقصود ان كل شيء هو  
مفعول لهم كانه في صفة اعمالهم فالرفع لانهم على ان يكون كل شيء مبتدا والجملة الفعلية  
صفة لشيء والجار والمجرور في محل رفع على انه خير المستند تقديره كل شيء مفعول لهم  
ثابت في الزمان لا ينفاد في صفة ولا كبيرة الا حصاهاه ق صفة للاسم قال س  
يريد كل ولا يتعين بل يجوز ان يكون صفة لكل اول شيء كما في المعنى باب التنوع  
هو لغة التخاصم والاختلاف ق جفوني عزاه ابن الناطم لبعض الصالحين والشاهد  
فيه ظم وهو من الطويل جفوني من اللها وهو الاعراض يقال جفوت الرجل جفوا  
ولا يقال جفنيته والاختلاف جليل كرم وكروا وهو الصديق وتعلم البيت انني الفير  
جميل من خليلي مهمل والجميل الشيء الحسن ومهمل اسم فاعل اي تارك ق وباب  
الاعمال اي يكسر المهزة ق عاملان ذكر في التصريح انهما لا يدان يكونا مذكورين وانه  
لاتنازع بين مخذوفين ولا بين مخذوف ومذكور او اكثر كذا في عبارة ابن عصفور  
قال المص في الواشي وهو يوعم انه سمع في اكثر من ثلاثة وليس كذلك فالاول ان يقول  
عاملان او ثلاثة كذا قال الدماميني في فتح التسهيل انشد الشيخ نجم الدين في نهج القاسمية  
شاهدا على تنازع اكثر من ثلاثة قول المجاسي طلبت ولم ادرك بوجوهي وليتي  
قعدت ولم ابع النذاعند سايب م يسي ق وتياخر مفعول واكثر هذا شامل للفظ  
والمضمر نحو ما ضربت وشتمت الابك وقت وقعدت بك خلافا لظ عبارة ابن  
الحاج فانها تفيد اخراج المضمر وعلم من قوله وتياخر الز انه لا يقع في مقدم  
اذ المتقدم باخذه الاول قبل وجود الثاني فلا يمكن الثاني تنازع فيما اخذه الاول ق  
ويكون كل من المتقدم الز خرج به نحو اتاك اتاك الاحقون لان الثاني تأكيد الاول  
فلم يطلب الثاني المفعول اصلا ق اتوني افرغ عليه قطرا فاعمل الثاني ولو اعلم الاول  
لقال

القال افرغه والقطر الخ اس المذار قوله ورحمت علي ارفعهم رحم بالتشديد قال الشهاب م  
الجفاني في شفا العليل رحم عليه دعاه بالرحمة وترحم عليه غير ضمنية قاله القرطبي في المذيل  
قال في القاموس الرحمة وتحرك الوجة والمغفرة والسخط والفعل كعلم ورحم عليه ترحموا وترحموا  
والاولى الضمة والاسم الرحمة ه لكن لا يخفى ان التشديد لا يناسب هذا المعنى ورحم عليه  
وهي كلمة دعاه بالرحمة فالمتعين رحمت بآسرها مخففة كما في شرح الدلائل اي ورحمت  
قوله دبر الدبر يضمين وسكون الباء خلاف القبل من كل شيء ومنه تعال الاخر الامر بربه والمراد هنا  
عقب كل صلاة الا قوله وليس من التنوع الا هذارد لها استدلاله الكوفون على ولوية اعمال الفعل  
الاول بقوله كغاني ولم الا فهذا ليس من باب التنوع اصلا فقسا استدلالهم به ق فسد في  
لا يخفى ان ما ذكره من الدليل لا يبيح فساد المعنى الا ان يراد فساد المعنى المراد والاول ان  
يقول لتناقض المعنى كما قرره غيره وانجبه دليله من خطئي وعبارة القارضي اخرج الكوفون  
بقوله الشاعر ولو انما سمي لاني لافعال العمل الاول مع امكانه اعمال الثاني واجاب البصريون  
بان هذا ليس من التنوع لفساد المعنى وذلك ان مدخول وان وقع مثبتا والجواب كذلك فعناها  
التي بما ذكره التقدير انسي سمي لادي معيشة فلم يكفني قليل من المال وقوله ولم اطلع طرفي  
على الجواب وهو منفي فعناها الاثبات لما تقدم من القاعدة لان المعطوف على الجواب حكمه حكم  
الجواب في القاعدة المذكورة ومتى كان مثبتا لزم في الفته ما عطف عليه لان المعطوف عليه  
لم يكفني قليل من المال والمعطوف هنا معناه اطلب قليلا وهذا مستوفى لانه لا يطلب مالا  
يكفني مفعول الثاني ليس ضمير العليل بل التقدير لم اطلب الملكة او المجد وقال الشلوبين  
ان قدرت الواو الحال جاز كونه من التنوع لان لم اطلب بصير منفي على بابه فصير المعنى التخييم  
سعي لادي معيشة فلم يكفني قليل من المال ولم اطلبه وكذا اذا جعلت الواو الاستيناف وفي  
كلها فانظر لان الواو الحالية او الاستينافية فيه غير عاطفة فلا يكون بين عالمي التنوع ارتباط  
انتهت ق لان الواو اي تدل على امتناع الجزا وانتقاه لامتناع الشرط وانتقاه غالبا يعني ان  
الجزا منتقيا بسبب انتقاه الشرط هذا هو المشهور بين الجمهور واعتراضه ابن الحاجب ورد اعتراضه  
السودي في التخييم باب المفعول منصوب بتنوين باب علي ما تقدم مرات والام

من مذهبنا وعلمهم هم  
وهو انما كان الا والاعلى  
الارثا ولا هاهنا مثبت  
هو